ـ 1 ـ

أحمد السيد النجار. **الاقتصاد الصهيوني الغاصب والمهيمن والاقتصاد الفلسطيني الأسير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023. 240 ص.

يقدّم هذا الكتاب قاعدة بيانات شاملة تتلازم مع تحليل لمؤشراتها حول وضع وتطور الاقتصادين الفلسطيني والصهيوني منذ إنشاء الكيان الصهيوني حتى عام 2022. ويسعى الكتاب ـ منطلقًا من أن الاقتصاد يمثل الرافعة الأساسية لقوة أي دولة ـ إلى تشريح المشروع الصهيوني ليؤكد أن هذا المشروع لم يكن لينجح لو لم تتضمن خطة بنائه إنشاء قاعدة اقتصادية صهيونية برعاية وتمويل بريطاني وأمريكي وغربي عمومًا من أجل استيعاب المهاجرين اليهود وتمويل تسليحهم لضمان تفوقهم عسكريًا على الشعب الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم احتلال أرضه وتشريده، والسيطرة على موارده الاقتصادية وبالتالي الحؤول دون قيام اقتصاد فلسطيني منتج ومستقل.

يتناول **الفصل الأول** من الكتاب المشروع الصهيوني لبناء اقتصاد الكيان الصهيوني، منطلقًا من إنشاء قاعدة اقتصادية صهيونية في فلسطين تحت الانتداب البريطاني لاستيعاب المهاجرين وتنظيمهم وتمويل تسليحهم لضمان تفوقهم عسكريًا على الشعب الفلسطيني واحتلال فلسطين وتشريد شعبها. ويؤكد هذا الفصل أنه لم يكن هذا المشروع الاستعماري الاحلالي برعاية الغرب ليمرّ لولا الدعم الغربي له وتراخي وتقاعس الدول العربية عن إدراك خطورة المشروع ومواجهته بصورة حاسمة. كما يشير إلى تأخر إدراك الشعب الفلسطيني نفسه لخطورة هذا المشروع، الأمر الذي سمح للصهاينة بوضع القواعد الأولى لمشروعهم الإجرامي. وقد بدأت عملية بناء الاقتصاد الصهيوني قبل نحو نصف قرن من النكبة عام 1948، حيث تصاعدت الهجرة اليهودية واسعة النطاق لفلسطين عام 1904 إلى جانب التمويل الغربي لتسليح المهاجرين.

ويدحض هذا الفصل بالأرقام والوقائع أكذوبة بيع الفلسطينيين لأرضهم التي روّجت لها بعض الأبواق العربية، مؤكدًا أن ملكيات اليهود من الأراضي الزراعية الفلسطينية ـ التي سمح بها الفرمان العثماني عام 1876 لم تكن تتجاوز الـ 319 ألف فدان عند إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، في حين اغتصب الصهاينة أكثر من 6.6 مليون دونم جديد من أرض فلسطين عقب إنشاء الكيان الصهيوني، واستكملوا احتلال ما تبقى من الأرض باحتلالهم للضفة الغربية وقطاع غزة في عدوان 1967. كما يدحض أكذوبة طرد اليهود من مصر والدول العربية وخطورة أهداف دعوتهم للعودة تحت شعارات واهية لا تهدف سوى إلى تغلغل الصهاينة في المجتمعات العربية. كذلك يتناول هذا الفصل تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين بما في ذلك الصناعة العسكرية، وذلك برعاية بريطانية وأوروبية اسهمت بصورة فاعلة في بناء القاعدة الصناعية التي عززت بناء الاقتصاد الصهيوني.

ويعرض **الفصل الثاني** لمساعدات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، إضافة إلى مساعدات يهود العالم للصهاينة، التي مكنتهم من فلسطين بينما كانت معظم البلدان العربية ترزح تحت الاحتلالات الأجنبية. ويدحض هذا الفصل شعارات معجزة الاقتصاد الصهيوني التي يروّج لها بعض العرب لتبرير الانفتاح على إسرائيل ـ من باب الافتتان ـ في وقت تؤكد الأرقام أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يكن أبدا ليصل إلى هذا الحجم لولا المساعدات الغربية. ويتحدث الكاتب عن مختلف المساعدات والدعم لإسرائيل في مختلف المجالات، ومنها المساعدات التقنية الحاسمة التي قدمتها فرنسا للبرنامج النووي الصهيوني، والمساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني التي بلغت منذ إنشاء الكيان 1948 وحتى عام 2022 أكثر من 158 مليار دولار بالأسعار الجارية ما يعادل 600 مليار دولار بأسعار اليوم، والتعويضات التي قدمتها ألمانيا عن الاضطهاد النازي لليهود منذ خمسينيات القرن الماضي حتى عام 2022 والتي بلغت أكثر من 75 مليار دولار، إضافة إلى الجباية اليهودية أو مساعدات اليهود قي العالم منذ تاسيس الكيان حتى 2022 والتي بلغت أكثر من 40 مليار دولار، بحيث بلغت المساعدات في مجموعها نحو 274 مليار دولار في حينها ما يعادل أكثر من تريليون و100 مليار بدولارات اليوم.

ويركز **الفصل الثالث** على تطور اقتصاد الكيان الصهيوني وطموحاته للهيمنة على المنطقة، متناولًا السياسات الاقتصادية للكيان الصهيوني بعد النكبة والدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني لتعزيز موقعه في مشاريع الشرق الأوسط الاقتصادية انطلاقًا من التطبيع مع الحكومات العربية، ومن خلال المنتديات الدولية كمنتدى دافوس لإدماج الاقتصاد الصهيوني في اقتصاديات المنطقة ومن ثم الهيمنة عليها.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فيتناول الاقتصاد الفلسطيني الأسير والمحاصر من الصهاينة منذ الانتداب البريطاني حتى اليوم. ويعرض هذا الفصل لمؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك مؤشرات الناتج المحلي والاستثمارات والسكان والقوى العاملة والبطالة والتجارة مع الخارج في ظل الاحتلال. ويؤكد الكتاب أهمية إعادة إحياء وتفعيل المقاطعة الاقتصادية الفلسطينية والعربية لإسرائيل وفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني المحاصر بالاقتصاد الاسرائيلي المهيمن واستمرار النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستيطانية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

يحذر الكتاب المهرولين نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني من أن تسهيل مهمة هذا الكيان الغاصب والاستعماري للتغلغل في المجتمعات العربية بدعم أمريكي واضح له عواقب وخيمة على أمن البلدان العربية واقتصاداتها واستقرارها، وذلك نظرًا إلى ما يحاك لهذه البلدان من مؤامرات ودسائس من الضروري التنبه لها ومواجهتها قبل فوات الأوان.